الفصل الثاني عشر
المملكة الأردنية الهاشمية

تأسيس إمارة شرقي الأردن:

كانت المناطق في شرقي الأردن قطعة من بادية الشام تتبع في أيام الحكم العثماني ولاية دمشق، ولم يكن حتى في المشروعات الاستعمارية مشروع لجعلها دولةً خاصةً لفقر المنطقة وقلة سكانها، فمعظمهم من البدو.

وقد فتحتها القوى العربية أثناء الحرب العالمية الأولى، وهي في الطريق إلى دمشق، وكانت قطعة من مملكة فيصل التي أقيمت في سوريا عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م)، ولم يبد الإنكليز الذين كانوا يحتلون فلسطين أي اهتمام بشأنها، فلما كان تقسيم الانتداب بينهم وبين فرنسا في مؤتمر سان ريمو، وكان جنوبي بلاد الشام من حصتهم، لم يسرعوا لاحتلالها بل وعدوها بالاستقلال إثر دخول الفرنسيين دمشق، وتركوها تخضع لأربع حكومات محلية منفصلة بعضها عن بعض في إربد، وعجلون، وعمان، والكرك تحت إدارة المندوب السامي في القدس[1].

وحين رأوا الأمير عبد الله بن الحسين يجمع في جنوبي هذه المنطقة قوى بدوية يريد بها الثأر لملك أخيه فيصل الذي أخرجه الفرنسيون من دمشق، رأوا أن يجعلوا من شرقي الأردن منطقة فاصلة، ويستفيدوا من موقعها ذي الأهمية الخاصة بمراقبة الشرق العربي كله منها، سوريا وفلسطين من جهة والعراق والسعودية من جهة أخرى. كما رأى الإنكليز أيضاً أن هذه البقعة

(١) د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ٢٠١-٢٠٩.

الموات تهيئ لهم مع العراق فرصة التعويض عن عهودهم المنكوثة مع الحسين بن علي الهاشمي، وتكفيهم مؤونة التفكير بدفع أي هجمة قد يقوم بها الهاشميون في الحجاز لإقلاق انتدابهم في الشام.

وهكذا أرضى الإنجليز الملك فيصلاً بعرش العراق، واقتنعوا معه بإرضاء أخيه الأمير عبد الله الذي كان ثائراً يحمل علم الثورة العربية في منطقة معان بجعل شرقي الأردن إمارة له.

وقد قصد تشرشل وزير المستعمرات القاهرة، ثم القدس في عام ١٣٣٩هـ (١٩٢١م) وبعث إلى الأمير عبد الله فاجتمع به، واتفق معه اتفاقاً لم يغب عنه الفرنسيون: على أن يقوم في شرقي الأردن حكومة تتمتع بالاستقلال الإداري، وتسترشد برأي المفوض السامي في القدس وعلى رأسها الأمير عبد الله الذي يتعهد بالمحافظة على فلسطين وسوريا من كل اعتداء. وكان المقصود بهذا الشرط قطع الطريق على أي مطالبة هاشمية بأرض الشام، وفي مقابل ذلك تدفع إنجلترا معونة مالية سنوية لتأمين مصاريف الدولة. وحين أقرّ صك الانتداب في صفر عام ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) عينت حدود الإمارة، وبعث إليها بمعتمد بريطاني على رأس كتلة من المستشارين أهمهم (غلوب) باشا الذي تسلم قوى البدو. ومع كل ذلك لم تعترف بريطانيا رسمياً بقيام هذه الإمارة إلا في تصريح عام ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) خلال زيارة المندوب السامي لعمان[١].

وكان التصريح واضح الإشارة إلى التبعية الاستعمارية، فقاومه الشعب بشدة، وثاروا ضده، فوجهت بريطانيا إنذاراً إلى الأمير بتسليم الثوار،

(١) Lenczowski, G. The Middle East in World Affairs, London 1956, P.371.

وكذلك تسليم مالية الدولة للإنجليز، وتأليف حكومة يتولى ثلاثة من الإنجليز وزاراتها الأساسية. وعملت بريطانيا على تمكين سيطرتها وسلطتها في الأردن وإخماد كل حركة مقاومة مناوئة للاستعمار والحكم، وضم قوة الشرطة إليها. فأثار ذلك سخط الشعب، واضطر الأمير إلى تحقيق رغبات الشعب، واشترك ممثلوه في وضع أسس التشريع والإدارة، وألفت لجنة من ممثلي الشعب برئاسة ناظر العدلية، ووضعت قانون الانتخاب لمجلس نيابي سليم، وأقرته الحكومة وذلك عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م). وقد حاولت بريطانيا نسف ذلك المشروع بوضع قانون جديد للانتخاب، وألغت القانون السابق. فكان هذا دافعاً لانفجار الشعب وإجماعه على المعارضة، فاجتمع أحرار الشعب الأردني، وبعثوا بمذكرة إلى عصبة الأمم جاء فيها: باسم الحضارة الإنسانية نلفت نظر عصبة الأمم إلى جميع الحقائق المؤلمة التي يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى، ونرجو إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في تحقيق المطالب الوطنية في الأردن.

التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن:

وسَّع الأمير عبد الله إمارته على حساب مملكة أبيه، إذ أقنعه بالتنازل له شخصياً عن منطقتي معان والعقبة سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م)، وكانتا تتبعان مملكة الحجاز، فلما انهارت هذه المملكة في السنة التالية ألحقها عبد الله رسمياً ببلاده في مطلع عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م)، واعترفت الدولة السعودية بذلك في عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) إثر توقيع معاهدة جدة بين بريطانيا والسعودية.

كان أحرار العرب يلقبون الأمير عبد الله منقذ سوريا، فلما قام بهذه الإمارة خاصموه، وانفضوا من حوله، فأصدر ضدهم عدداً من القوانين

التي تقمع كل حركة في شرقي الأردن، ثم نسج على منوال أخيه فيصل، فعقد في أواخر عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) معاهدة مع إنكلترا احتفظت فيها بريطانيا بالشؤون الخارجية والرقابة الاقتصادية والقضائية وبقوات عسكرية للدفاع عن البلاد. فعارض الشعب هذه المعاهدة واشتعلت الثورة في البلاد ضد المعاهدة فأخمدها الإنكليز بقوة السلاح، ولكن الشعب لم ييأس ولم يستسلم بل استمر في نضاله ضد الاستعمار.

وكان من نتيجة المعاهدة الدستور الأردني في شوال ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م)، وهو من وضع الإنكليز، فلم يكن للأمير ولا للشعب فيه من حقوق تذكر. ولكنه ينظم السلطات التشريعية في مجلس تشريعي، ويعطي للأمير حق تعيين مجلس المدن أو القبائل. وعقد زعماء الشعب مؤتمراً في عمان رفض الدستور، وقاوم الانتخابات التي تبعته، ولكن السلطات البريطانية مضت في طريقها الاستعماري دون أن تأبه للمعارضة[1].

استمر الشعب الأردني في كفاحه فحمل ذلك الحكومة على المطالبة بإلحاح لتعديل المعاهدة، مما اضطر إنكلترا في مطلع ربيع الأول ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م) إلى تلبية مطالب الأردنيين، فأبرمت اتفاقاً آخر مكملاً لمعاهدة ١٣٤٧هـ يجعل للأمير حق تعيين ممثلين قنصليين لإمارته لدى الدول العربية، ولكن هذا الاتفاق أبقى الجيش تحت سيطرة إنكلترا، كما قضى بتقديم إنكلترا المعونة المالية للأردن والتي بلغت في الأربعينيات مليوني جنيه مما أفسح المجال لتدخل بريطانيا في شؤون الأردن الحساسة. وقد أحدث

(١) د. علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦، ط٢ (عمان ١٩٨٩) ص ٣٣، ص ٥٠، ٥١.

هذا الاتفاق هزة وطنيةً في الأردن وسائر الأقطار العربية، يعود الفضل فيها إلى الشباب الواعي[1].

وكان من أهم مظاهر التطور في إمارة شرقي الأردن، تأسيس الفيلق العربي الذي أنشئ عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) من فرقة صغيرة بلغت ألف رجل، ثم أخذ ينمو تدريجياً من حيث العدد والأهمية، وقد أشرف على تنظيمه قواد إنكلترا من أشهرهم غلوب باشا، وكان الالتحاق مسموحاً لكل القادرين من العرب، ولذا ضم الفيلق إلى جانب الأردنيين جنوداً عراقيين، وحجازيين، وفلسطينيين، وسوريين وغيرهم، ومعظمهم من البدو. ولقد كان من الممكن أن يصبح الفيلق نواة حقيقية للجيش العربي الخالص في شرقي الأردن، لولاخضوعه للقادة البريطانيين جعله أداة لتحقيق اتجاهات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

وإلى جانب الفيلق العربي، وجدت بإمارة شرقي الأردن قوة عسكرية عرفت بفرقة الحدود الأردنية. وقد تألفت بعد إبرام المعاهدة البريطانية الأردنية عام ١٣٤٧ه،- وكانت مهمة هذه الفرقة تنحصر في الدفاع عن الحدود، كما كانت هناك أيضاً قوة عسكرية بريطانية تحت قيادة المندوب السامي البريطاني في فلسطين.

وفي أواسط عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) وافقت الحكومة البريطانية على أن يحل محل المجلس التنفيذي مجلس للوزراء يكون مسؤولاً أمام الأمير، وتشكل مجلس الوزراء برئاسة توفيق أبو الهدى الذي شغل منصب كبير

(١) د. كامل خلة، التطورات السياسية للمملكة الأردنية الهاشمية، جامعة القاهرة، كلية الآداب ١٩٦٩، ص٤٥-٤٧.

الوزراء منذ عام ١٣٤٧هـ، وقد شهدت إمارة شرقي الأردن تطوراً آخر هو إنشاء طريق حيفا-بغداد بين سنتي ١٣٥٧-١٣٦٠هـ الذي بلغ طوله ١٠٨٠ كيلومتراً، امتد بأراضي شرقي الأردن منها ٣٤٠ كيلومتراً. ولما كان هذا الطريق يمثل معبراً بريطانياً، إضافة إلى استخدامه أثناء الحرب في نقل مواد حربية ضخمة، فقد ضاعف من أهمية شرقي الأردن الاستراتيجية لبريطانيا[١].

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وقف الأردن إلى جانب الحلفاء، كما شاركت القوات الحربية الأردنية القوات البريطانية في المجهود الحربي، واستخدمت بريطانيا إمارة شرقي الأردن موقعاً مهماً لمواصلاتها الشرقية، وضربت بريطانيا - بواسطة الفيلق العربي الأردني وقوة الحدود الأردنية المسلحتين بالأسلحة الحديثة- حركةَ رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) وأخمدتها، كما اشترك الفيلق العربي وقوة الحدود الأردنية تحت القيادة الإنكليزية في الغزو البريطاني لسوريا في الحرب العالمية الثانية بعد ذلك مباشرة والواقع أن الدور الذي قام به الفيلق العربي في الشرق الأوسط في خدمة المصالح البريطانية هو الذي أقنع بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها بزيادة مساعداتها لشرقي الأردن، ومن ناحية أخرى، كان الفيلق العربي- الذي يشكل قوة عسكرية لا تتناسب على الإطلاق مع مساحة شرقي الأردن وفقرها - هو العامل الرئيسي الذي مكن الأمير عبد الله من أن يؤدي دوراً رئيسياً في تطور الموقف بعد الحرب العالمية الثانية في فلسطين خاصة، وفي العالم العربي عام[٢].

(١) Lenzowski, G: Op. Cit. P. 372-374.

(٢) د. إسماعيل ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٢٤٥-٢٤٦.

كما اتجه الأمير عبد الله خلال الحرب العالمية الثانية نحو طلب الاستقلال والتعاون مع بريطانيا، وأراد تحقيق أحلامه السياسية، وبخاصةً أنه كان يأمل في إقامة مملكة تشمل سوريا الطبيعية (بلاد الشام) وقدم مذكرة إلى بريطانيا بهذا الخصوص، إلا أن بريطانيا لم تأبه بهذا الطلب وأهملته، واستبدلت به مشروع جامعة الدول العربية، غير أن الأمير عبد الله استمر في محاولاته لتحقيق مشروعه دون جدوى.

استقلال الأردن:

تبودلت المذكرات في عامي ١٣٦٢-١٣٦٣هـ ١٩٤٢ و١٩٤٣م بين بريطانيا والأردن حول منح الأردن استقلاله، وقد كللت هذه المساعي بالنجاح، فوقعت بريطانيا معاهدة مع الأردن بتاريخ عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، وهي قريبة الشبه بالمعاهدة العراقية البريطانية عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م)، وبموجب هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا رسمياً بشرقي الأردن دولة مستقلة، ووافقت على تبادل التمثيل السياسي معها، وعلى الاستمرار في تقديم المساعدات المالية للفيلق العربي، كما تعهدت بريطانيا بالدفاع عن الإمارة ضد أي عدوان خارجي. وفي مقابل ذلك، حصلت بريطانيا على حق السماح لقواتها بالمرابطة في شرقي الأردن، وتعهدت الحكومة الأردنية بتقديم كل التسهيلات الضرورية لها[١].

وبعد إبرام المعاهدة أُعْلِن الأمير عبد الله ملكاً على شرقي الأردن وقامت الحكومة البريطانية بتعيين وزير مفوض لها في المملكة الجديدة، بيد أن الدوائر الوطنية في شرقي الأردن لم تكن راضية عن المعاهدة. ولما كانت

(١) Kirk, G, The Middle East in the war 1934-1946.

بريطانيا قد أقدمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الدخول في مفاوضات مع مصر والعراق لإعادة النظر في معاهدتي ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) (مع مصر) و١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) (مع العراق) فقد وافقت بريطانيا على الدخول في مفاوضات مع شرقي الأردن من جديد في عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م)، وهي المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة بريطانية أردنية جديدة في عمان ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م). وقد نصت المعاهدة الجديدة على الدفاع المشترك بين البلدين في حالة الحرب، وعلى الاحتفاظ بوحدات من سلاح الطيران الملكي في عمان، والمفرق، وإنشاء مجلس للدفاع المشترك الإنكليزي الأردني.

وعلى الرغم من أن المعاهدة البريطانية الأردنية الجديدة قد خفَّفت بعض الشيء من قبضة بريطانيا على شرقي الأردن، ظل النفوذ البريطاني قوياً في البلاد، بفضل القيود التي احتفظت بها في تلك المعاهدة، والتي ربطت شرقي الأردن بعجلة الاستعمار البريطاني، الأمر الذي أقلق الدوائر الأردنية الوطنية التي لم تستطع القيام بكفاح مسلح ضد الإنكليز بسبب شدة ضغطهم عليه وتمكن قبضتهم منه من جهة، واندماج عاهل الأردن في سياستهم وجنوحه إلى سياسة التهدئة من جهة أخرى[١].

ودراسة التطور السياسي في شرقي الأردن تتطلب ولا شك الإلمام بدور الملك عبد الله بن الحسين في فلسطين. والواقع أن دور عبد الله صديقاً لبريطانيا ظلّ وتوّثق خلال الزمن التالي، إذ صيِّر القائد العام للقوات العربية، وذلك بجهود أصدقائه أو رغبتهم في ذلك، وكان يرغب في ضم

(١) Kirk, G. The Middle East, 1945-1950, Pp.270-271.

أجزاء من فلسطين إلى مملكته، وبخاصة القدس لوضعها الديني المعروف، وكان حسب رأي أصدقائه رجلاً متزن التفكير واقعي الاتجاه، إذ إنه الزعيم العربي الوحيد الذي ينظر نظرة واقعية إلى الصهيونية، وكان يدرك استحالة إزالة الوطن القومي اليهودي. ولذا أراد أن يوفق سياساته مع واقعه، ودخل الجيش الأردني إلى فلسطين في الحرب الفلسطينية ليحتل القسم المخصص للعرب بموجب مشروع التقسيم، ولم يتمكن من مهاجمة المناطق المخصصة لليهود حسب الأوامر التي أعطيت له.

وأسفرت اللقاءات السرية عن حلقات متوالية من المؤامرات ضد فلسطين تمثلت في ضياع مدينتي اللد والرملة وتسليمهما إلى اليهود، وضياع المثلث العربي -الذي يمثل أخصب بقعة في فلسطين في معاهدة رودس- بين اليهود وبعض الدول العربية، وضياع صحراء النقب، كما أن المناورات السياسية والعسكرية قد سمحت لليهود بمهاجمة الجيش المصري بعد كشف ميمنته وتسليم مناطق البوتاس في البحر الميت مقابل مبالغ معينة بالإضافة.

وفي أواخر عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) أعلن الملك عبد الله ضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن ووافق المجلس النيابي الأردني على هذا الضم، وأطلق على الدولة اسم المملكة الأردنية الهاشمية[١].

وفي عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) قتل الملك عبد الله أثناء تأديته صلاة الجمعة، فخلفه ابنه طلال وهو من المناوئين لسياسته، وكذلك من المعارضين للاستعمار البريطاني.

(١) عبد الله التل، كارثة فلسطين، ص٦٧-٧٠.

وقد مكث طلال في الحكم حوالي ثلاثة أشهر قام خلالها بأعمال جليلة للشعب، فقد أطلق حرية الشعب، وعدَّ الشعب مصدر السلطة والقوة، فقيد بذلك حرية الملك في الوقت الذي أقر فيه للشعب بحريته، ممثه في مجلس الأعيان الجديد، كما نص الدستور الجديد الذي وضعه الملك طلال على هذه القضايا التي أحدثت شبه انقلاب في النظم والتقاليد الأردنية آنذاك، كما كانت هذه الخطوط العريضة لسياسة الملك طلال تتجلى أيضاً في رغبته وإيمانه بالتعاون العربي في سبيل قضاياهم، إلى جانب اهتمامه بالقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين. غير أن هذه المساعي وتلك الأماني التي كان قد قام بها الملك خلال حكمه القصير لم يتيسر لها أن تبلغ نهايتها وتمامها، ذلك أنه استبعد عن العرض بزعم أنه مصاب بمرض نفسي، ونفي إلى إستانبول، وبقي هناك حتى وافته المنية عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م). وكانت بريطانيا وراء عزله والإتيان بابنه الحسين مكانه.

وقد عهد إلى مجلس وصاية لتولي شؤون البلاد، وتم تنصيب الحسين بن طلال ملكاً قبل أن يبلغ العشرين من عمره، وتسلم سلطاته الدستورية في ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)[(١)].

ومن أبرز ملامح عهد الملك حسين قبول الأردن عضواً في الأمم المتحدة عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) واتباعه سياسة وطنية في مطلع عهده، كان من ملامحها طرد غلوب باشا القائد الإنكليزي، وإلغاء المعاهدة مع إنكلترا ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، وجلاء الجيوش الإنكليزية عن المملكة، والاشتراك مع سوريا ومصر والسعودية في القيادة العربية المشتركة، والوقوف مع مصر

(١) محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ص٢٢٩-٢٣٠.

ضد العدوان الثلاثي، كما قام حكم وطني في الأردن. وفي عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) أعلن اتحاد العراق والأردن، ولم يدم سوى خمسة أشهر تقريباً ثم انهار بقيام الثورة العراقية[١].

وشارك الأردن في مؤتمرات القمة العربية، كما اشترك في حرب حزيران ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) ولكنه خسر الضفة الغربية شأنه شأن الدول العربية الأخرى التي خسر كل منها جزءاً من بلاده.

واستمر الأردن بقيادة الحسين في السياسة العربية، غير أنه عقد معاهدة سلام مع العدو الصهيوني عام ١٩٩٤. وقد توفي في فبراير ١٩٩٩ بعد مرض عضال وخلفه ابنه الملك عبد الله (الثاني).

(١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة ١٩٦٧، ص٨٩-٩٠.